

كي بي أم جي
الطابق الرابع، بناية بنك HSBC
منطقة مطرح التجارية
ص.ب ٦٤١
الرمز البريدي ١١٢
سلطنة عمان
هاتف +٩٦٨ ٢٤٧٠٩١٨١
فاكس +٩٦٨ ٢٤٧٠٠٨٣٩

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى مساهمي الشركة العمانية القطرية للإتصالات ش.م.ع.ع

تقرير عن مراجعة القوائم المالية للشركة الأم والمجموعة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة الأم والمجموعة للشركة العمانية القطرية للاتصالات ش.م.ع.ع (الشركة الأم أو الشركة) وشركتها التابعة ("المجموعة") الواردة على الصفحات من ٥ إلى ٥٦ والتي تشتمل على قائمة المركز المالي للشركة الأم والمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وقوائم الشركة الأم والمجموعة بكل من الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص عن السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، أن القوائم المالية المرافقة تُظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة الأم والمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة الأم والمجموعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. وقد تم توضيح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير بشكل أوفى في قسم مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة الأم والمجموعة ضمن تقريرنا. ويجدر التنويه إلى أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للقواعد الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين، إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية للشركة الأم والمجموعة في سلطنة عُمان، فضلاً عن التزامنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وميثاق مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. ونعتقد أن ما توصلنا إليه من أدلة مراجعة تعتبر كافية ومناسبة لتكون أساساً يستند إليه رأينا.

مسائل المراجعة الرئيسية

إن المسائل الرئيسية المتعلقة بالمراجعة هي تلك الأمور التي كانت وفقاً لحكمنا المهني ذات أهمية كبيرة في مراجعتنا للقوائم المالية للشركة الأم والمجموعة للعام الحالي. وقد تناولنا تلك المسائل في سياق مراجعتنا للقوائم المالية للشركة الأم والمجموعة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه المسائل.

إدراج الإيرادات - ملائمة الاعتراف بالإيرادات نظراً لتعقيدات الأنظمة المطبقة وتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥: ٢٨٣,٦١٦ ألف ريال عماني

انظر الإيضاحات أرقام ٣-٢ و ٣ و ٤ من القوائم المالية الواردة في الصفحات ١٢ و ٢٠ و ٢٨ على التوالي.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى مساهمي الشركة العمانية القطرية للاتصالات ش.م.ع.ع (تابع)

يعتبر إدراج الإيرادات من مسائل المراجعة الرئيسية بالنسبة للشركات العاملة في قطاع الاتصالات نظراً للاعتماد على أنظمة معقدة لتكنولوجيا المعلومات والتي تستخدم لمراقبة استهلاك وقيمة الخدمات التي تقدمها الشركة الأم والمجموعة والحجم الكبير للمعاملات.

مسائل المراجعة الرئيسية (تابع)

اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، قامت الشركة الأم والمجموعة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ /إيرادات من العقود مع العملاء، وهو معيار جديد لإدراج الإيرادات باستخدام طريقة التطبيق بأثر رجعي المعدلة. يتطلب تطبيق المعيار الجديد ممارسة عدد من الأحكام والتقديرية الرئيسية حول تحديد التزامات الأداء التي لدى الشركة الأم والمجموعة في عقودها مع عملائها، وتحديد سعر المعاملة الذي يجب تخصيصه لمختلف التزامات الأداء وتوقيت الوفاء بتلك الالتزامات.

الإجراءات التي اتبعتها

- قمنا بتقييم تصميم وفعالية الضوابط العامة على مستوى الكيان حول بنية تقنية المعلومات لدى الشركة الأم والمجموعة للحصول على أدلة حول سلامة أنظمة تكنولوجيا المعلومات الأساسية ثم اختبار ضوابط التحكم الرئيسية المتعلقة بتسجيل إيرادات المعاملات.
- نحن نتفهم أهمية عمليات الإيرادات، والتي يتم تنفيذها من البداية وحتى إصدار الفواتير، وقد قمنا بتحديد الضوابط الرئيسية ذات الصلة (بما في ذلك ضوابط التحكم في نظام تكنولوجيا المعلومات) والتي راجعناها من البداية للنهاية.
- قمنا باختبار التسويات بين دفاتر الأستاذ العامة وأنظمة تكنولوجيا المعلومات لجميع تدفقات الإيرادات الرئيسية. كما أجرينا أيضًا مراجعات تحليلية للتدفقات الرئيسية للإيرادات.
- وعلى أساس العينات، قمنا باختبار خطط العملاء والإيرادات المدرجة خلال السنة مع الترتيبات التعاقدية القائمة.
- قمنا بتقييم تطبيق الشركة الأم والمجموعة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ /إيرادات من العقود مع العملاء، على عقودها مع العملاء للمنتجات والخدمات المختلفة واختبرنا عينة من التسويات الانتقالية التي تمت في ١ يناير ٢٠١٧ والإفصاحات ذات الصلة.

ممارسات الرسملة والأعمار الانتاجية للممتلكات والمعدات ٢١١,٢٧٣ ألف ريال عماني

انظر الإفصاحات أرقام ٣ و ١٠ من القوائم المالية الواردة في الصفحات ٢٠ و ٣٣ على التوالي.

تمثل الممتلكات والمعدات فئة رئيسية من فئات الأصول والتي تشكل نسبة ٦٦% من إجمالي الأصول وبالتالي فإنه توجد مخاطر من أن المبالغ التي يتم رسملتها بما لا يتماشى مع معايير الرسملة الخاصة بالمجموعة أو أن تكون هذه المعايير غير سليمة، وعلاوة على ذلك، توجد أيضاً مخاطر بأن تكون الأعمار الإنتاجية المقدرة من قبل الإدارة للمعدات والآلات غير ملائمة. إن رسملة النفقات والإعمار الإنتاجية المخصصة للممتلكات والمعدات من المواضيع التي تقوم الإدارة باتخاذ أحكام رئيسية حولها.

الإجراءات التي اتبعتها

تضمنت إجراءات المراجعة - من بين إجراءات أخرى - ما يلي:

- قمنا بتقييم عمليات التصميم واختبرنا فاعلية التشغيل لبعض إجراءات الرقابة المختارة حول دورة الممتلكات والمعدات؛
- لقد قمنا بتقييم طبيعة النفقات المتكبدة في بعض المشاريع الرأسمالية الرئيسية المختارة من خلال الملاحظة والاستفسار مع المختصين بالشركة وايضا باختبار المبالغ المدرجة وتقييم ما إذا كان توصيف المصروفات يستوفي معايير الرسملة؛
- ولقد قمنا بفحص محاضر لجنة شطب الأصول لتحديد أية أصول متقدمة أو مؤشرات عن أن شبكة الأصول قد تكون انخفضت قيمتها؛
- و
- اختبار ما إذا كانت قرارات الإدارة عن الأعمار الإنتاجية للأصول ملائمة وذلك استناداً إلى معرفتنا بالأعمال والممارسات في قطاع الاتصالات بشكل عام، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار أية تأثيرات لتغيرات مستقبلية في الشبكة مزع القيام بها.

قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات حول الممتلكات والمعدات.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى مساهمي الشركة العمانية القطرية للإتصالات ش.م.ع.ع (تابع)

مسائل المراجعة الرئيسية (تابع)

انخفاض قيمة المديونيات التجارية: ٣٩,٥٣٠ ألف ريال عماني

انظر الإيضاحات أرقام ٢ و ٣ و ١٣ من القوائم المالية الواردة في الصفحات ١٠ و ٢٠ و ٣٧ على التوالي.

ينطوي تحديد ما إذا كانت المديونيات التجارية قابلة للتحويل على حكم إداري كبير. وتشمل تلك العوامل المحددة التي تدرسها الإدارة عمر الرصيد، وموقع العميل، ووجود نزاعات، وأنماط الدفع التاريخية الحالية، ومعلومات مستقبلية. قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩/الأدوات المالية بتاريخ ١ يناير ٢٠١٨ ونتج عنه تغيير في قياس خسائر انخفاض قيمة المديونيات التجارية من نموذج الخسائر المتكبدة إلى نموذج خسائر الائتمان المتوقعة والذي ينطوي على تقديرات وأحكام معقدة. وقد أدرجت المجموعة التعديلات الانتقالية ذات الصلة في الأرباح المحتجزة بتاريخ ١ يناير ٢٠١٨، وهو تاريخ تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

الإجراءات التي اتبعتها

تضمنت إجراءات المراجعة - من بين إجراءات أخرى - ما يلي:

- اختبار مدى دقة أعمار المديونيات التجارية المدرجة على أساس العينة؛
- تقييم مدى ملاءمة تقسيم المديونيات التجارية؛
- تقييم البيانات الداخلية/الخارجية المستخدمة في إجراء التقدير للوثائق ذات الصلة؛
- تقييم مدى كفاية الإفصاحات بما في ذلك أثر التحول الناتج عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ للمرة الأولى فيما يتعلق بمخاطر الائتمان.

المعلومات الأخرى

تعتبر الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى، والتي تتكون من المعلومات المتضمنة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل القوائم المالية للشركة الأم والمجموعة وتقرير مراجعي الحسابات حولها.

حيث أن رأينا حول القوائم المالية للشركة الأم والمجموعة لا يشمل المعلومات الأخرى، كما أننا لا نبدى أي رأي تأكيد بشأنها.

أما بالنسبة لمراجعتنا للقوائم المالية للشركة الأم والمجموعة، فإن مسؤوليتنا تتعلق بقراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، ومن خلال قيامنا بذلك، فإننا نقوم بالتأكد مما إذا كانت المعلومات الأخرى متناسقة بصورة جوهرية مع القوائم المالية المجمعة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها في سياق

عملية المراجعة، وما إذا كانت تشوبها أي أخطاء جوهرية. فإذا تبين لنا على أساس العمل الذي قمنا به بأن هناك أخطاء جوهرية في تلك المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن ذلك. غير أننا لم نجد شيئاً يجب التنويه عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية للشركة الأم والمجموعة

تتحمل الإدارة مسؤولية الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية للشركة الأم والمجموعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة سوق المال والأحكام المعمول بها لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، وكذلك عن الضوابط الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية للسماح بإعداد القوائم المالية بصورة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ.

وخلال إعداد القوائم المالية للشركة الأم والمجموعة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرارية في أعمالها والإفصاح، إن اقتضى الأمر، عن كافة المسائل المتعلقة باستمرارية المجموعة واستخدام مبدأ المحاسبة على أساس فرضية الاستمرارية، ما لم تكن الإدارة تعترف بتصفية الكيان أو التوقف عن العمليات، أو كان لا يوجد لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى مساهمي الشركة العمانية القطرية للإتصالات ش.م.ع.ع (تابع) مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة الأم والمجموعة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية للشركة الأم والمجموعة في مجملها خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات المتضمن لرأينا حولها. إن التأكيد المعقول يعتبر تأكيداً عالي المستوى، ولكنه لا يعتبر ضماناً على أن عملية المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية كفيلاً دائماً باكتشاف الأخطاء الجوهرية حال وجودها. ويمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تعتبر جوهرية إذا كان يمكن التوقع بشكل معقول أن تؤثر بشكل فردي أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية التي يتم اتخاذها على أساس هذه القوائم المالية للشركة الأم والمجموعة.

وكجزء من عملية المراجعة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، فإننا نمارس التقديرات والأحكام المهنية ونحافظ على مقدار من الشك المهني طوال عملية المراجعة. كما أننا نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية للشركة الأم والمجموعة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ، والقيام بوضع وتطبيق إجراءات المراجعة اللازمة للتعامل مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة المراجعة التي تعتبر كافية ومناسبة لتكون أساساً لرأينا. وإن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الغش هو أعلى من تلك الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير، أو الحذف المتعمد أو تقديم المعلومات الخاطئة، أو التحايل على إجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لإجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل وضع إجراءات المراجعة المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي تم إعدادها من قبل الإدارة.
- التوصل إلى رأي حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ المحاسبة على أساس فرضية استمرارية المشروع، وتحديد ما إذا كان هناك أي عدم يقين جوهرية فيما يتعلق بأي من الأحداث أو الظروف التي يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار في عملياتها استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. فإذا تبين لنا وجود عدم يقين جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه إلى ذلك الأمر في تقرير "مراجعي الحسابات" الصادر عنا ضمن الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية للشركة الأم والمجموعة، أو تعديل رأينا إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كاف. ونحن نعتمد في استنتاجاتنا على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير "مراجعي الحسابات" المعد من قبلنا. ولكن مع ذلك، فقد تؤدي أي أحداث أو ظروف مستقبلية إلى أن تتوقف المجموعة عن عملياتها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية للشركة الأم والمجموعة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية للمجموعة تتضمن كافة المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل لها.
- الحصول على أدلة مراجعيه ملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو أنشطة الاعمال ضمن المجموعة لإبداء رأينا حول القوائم المالية للمجموعة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف واداء المراجعة للمجموعة. ونظراً لمسؤولين فقط عن رأينا حول اعمال المراجعة. إننا نتواصل مع القائمين على حوكمة المجموعة بخصوص مجموعة من المسائل من بينها النطاق والتوقيت المزمع القيام بهما للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور الخطيرة في الرقابة الداخلية التي اكتشفناها أثناء مراجعتنا.

كما أننا نقدم بياناً إلى القائمين على حوكمة المجموعة يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يخص الاستقلالية، ونبذلهم بجميع العلاقات والمسائل الأخرى التي قد يكون لها أثر على استقلاليتنا، والضمانات ذات الصلة حيثما أمكن.

ومن بين المسائل التي يتم إبلاغها إلى القائمين على حوكمة المجموعة، فإننا نحدد هذه المسائل التي كانت ذات أهمية قصوى في مراجعة القوائم المالية للشركة الأم والمجموعة للفترة الحالية وبالتالي تعتبر من المسائل الرئيسية للمراجعة. إننا نعرض هذه المسائل في تقرير مراجعي الحسابات الخاص بنا ما لم يحول قانون أو لائحة ما دون الإفصاح العلني عن هذه المسألة، أو عندما نقرر - في حالات نادرة جداً - أنه لا ينبغي الإفصاح عن مسألة ما في تقريرنا لأن العواقب السلبية لهذا الإفصاح قد تزيد عن المنافع للصالح العالم من خلال هذا الإفصاح.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نقر بأن القوائم المالية للمجموعة للشركة وشركتها التابعة كما في واللجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ من جميع الجوانب الجوهرية لما يلي:

- متطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال؛ و
- الأحكام المعمول بها من قانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته.


مويين شودري

صفحة - ٤ -



٦ فبراير ٢٠١٩